

Dr. Ibrahim Othman

Director General of the Syrian Atomic
Energy Commission

Mission
der Liga der Arabischen
Staaten Wien



بعثة
جامعة الدول العربية
فيينا

A-1030 Vienna,
Schwarzenbergplatz 6/Zaunergasse 1-3

Tel.: 01/513 07 66
Fax: 01/512 66 44

E-Mail: arab.league.vienna@aon.at

On behalf of the Arab Group of
States.
بيان المجموعة العربية

باسم الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية

أمام اجتماع الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2010

يرجى المراجعة عند الإلقاء

فيينا 4/30 - 2007/5/11



بيان المجموعة العربية
باسم الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية
أمام اجتماع الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية عام 2010
30 أبريل - 11 مايو 2007

السيد الرئيس،

1- يسعدني باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتك على انتخابكم رئيساً لهذا الاجتماع الهام، وأود أن أعبر عن ثقتنا التامة في أن إدارتكم الرشيدة، وخبرتكم الواسعة ستمكننا من التوصل إلى النتائج الإيجابية التي نتطلع جميعاً لتحقيقها بشكل متوازن على محاور المعاهدة الثلاثة.

السيد الرئيس،

2- يحظى اجتماعنا هذا بأهمية خاصة، فهو يأتي في فترة تتعرض فيها المنظومة الدولية متعددة الأطراف للأمن ونزع السلاح، التي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتها الأساسية لتحديات متزايدة، إذ أن هذه اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر المراجعة لعام 2010، تأتي بعد عدد من

الانتكاسات خلال السنوات الماضية نذكر منها على سبيل المثال: فشل مؤتمر المراجعة السابق في الاتفاق على نتائج محددة، وجمود بل وتراجع جهود نزع السلاح النووي، وكذلك عدم تمكن المجتمع الدولي في القمة الستين لتأسيس الأمم المتحدة في عام 2005 من اعتماد أية توجهات في مجال نزع السلاح، والتصريحات العلنية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية؛ وغير ذلك من التطورات التي تثير قلق المجموعة العربية وغيرها من الدول الأطراف، الملتزمة بمبادئ الشرعية الدولية وفي مقدمتها أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

3- إن جدوى ومصداقية أية ترتيبات دولية تعتمد على ما تحققه من مكاسب متوازنة لجميع أطرافها من جهة، وعلى مدى التزام أعضائها بقواعدها وأهدافها من جهة أخرى. ومن المؤسف أن هناك تراجعاً واضحاً عن تنفيذ الالتزامات الرئيسية للمعاهدة، وعن قرارات دورات المراجعة السابقة، بل وظهور توجهات معاكسة للمبادئ الأساسية للمعاهدة؛ مما يثير الشكوك في فاعلية ومصداقية نظام عدم الانتشار وجدواه في تحقيق أمن أعضائه.

4- في هذا السياق، فإننا نود تسجيل الملاحظات الآتية:

أولاً: إن عالمية المعاهدة، التي تعد من وجهة النظر القانونية والعملية ركناً رئيسياً لفاعليتها ومصداقيتها، لم تتحقق بعد. والأدهى أن ممارسات بعض الدول النووية تشير إلى العمل على تكريس ذلك من خلال مكافأة دول لم تنضم بعد إلى المعاهدة والتعاون معها في تطوير برامجها النووية من جهة، بينما تعمل على التضييق على الدول الأطراف التي أبرمت وتنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، وتسعى إلى تحميلها بمزيد من الالتزامات من جهة أخرى؛ وهو ما يمثل تناقضاً مع روح ونص المعاهدة.

ثانياً: إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال مجمداً من الناحية العملية، بسبب استمرار تنصل الدول النووية من التزاماتها في إطار المادة السادسة للمعاهدة، ومحاولة تفسير هذه المادة على أنها تكرر وضعها كدول حائزة على السلاح النووي وليس على أنها التزام بالعمل على نزع أسلحتها النووية، مما أدى إلى مرحلة من الجمود الذي يعرض بقاء المنظومة بأسرها للخطر، إذ أنه لا خلاف على كون نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة.

ثالثاً: إن التقاعس من قبل بعض الأطراف الدولية في متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات المراجعة السابقة، ومحاولات التفرقة في مدى الزاميتها، رغم أن هذه النتائج والقرارات ذاتها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من آليات تنفيذ المعاهدة، يشكل مساساً بمصداقيتها. ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والمد عام 1995. ويجدر التذكير بأن صفقة تمديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتم دون تصويت لولا هذا القرار.

السيد الرئيس،

5- إن منطقة الشرق الأوسط ما زالت المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها. إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، خاصة مع

وجود إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية متطورة خارجة عن أية رقابة دولية.

6- وتود الدول العربية في هذا الإطار أن تحذّر من خطورة استمرار الصمت الدولي تجاه موقف إسرائيل هذا، مما شجعها على الانتقال من سياسة الغموض النووي إلى التصريح بامتلاك أسلحة نووية دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً، وهو ما ينبغي إدراك خطورته على رد الفعل الإقليمي، وانعكاساته على الأمن والسلم الدوليين.

7- إن انسياق بعض الدول النووية وراء وجهة النظر الإسرائيلية التي تدفع بضرورة التوصل إلى السلام الشامل أو لا قبل النظر في إمكانية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية يعد خطأ جسيماً يشكك في جدوى معاهدة عدم الانتشار كمنظومة تحقق الأمن المتبادل لأطرافها، ويقوض فكرتها الأساسية لأنه يدعم المنطق القائل بأن امتلاك الأسلحة النووية يحقق الأمن.

إن استمرار تقاعس المجتمع الدولي، ولا سيما الدول النووية، عن معالجة التهديد الذي تمثله القدرات النووية الإسرائيلية، وعن السعي الجاد إلى تحقيق عالمية المعاهدة وعن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، يشكل مساساً بمصداقية المعاهدة وقد يدفع المنطقة بأسرها إلى سباق للتسلح يهدد أمن الدول العربية والسلم والأمن الدوليين.

8- تدعو الدول العربية المجتمع الدولي إلى تطبيق كافة معايير النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية تجاه إسرائيل، التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة، إذ أن استمرار التمييز

والازدواجية لن يؤدي سوى إلى تفويض نظام عدم الانتشار وهدم دعائمه والإخلال بمصداقية المعاهدة.

9- إن الدول العربية، التي ساندت جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من برنامج إيران النووي السلمي، تؤكد على ضرورة مواصلة الحوار لاستيضاح المسائل العالقة بما يمكن المجتمع الدولي من الاطمئنان حيال الاستخدامات النووية الإيرانية وفسح المجال أمام إيران لممارسة حقها وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة واستخدام الطاقة الذرية في كافة المجالات السلمية، وذلك تحت إشراف الوكالة الدولية دون أية قيود تؤدي إلى إعاقلة التنمية فيها.

10- لقد أثبتت الدول العربية على مدار العقود الماضية صدق نواياها والتزامها غير المشروط بأهداف النظام الدولي لعدم الانتشار. وتعتبر المبادرات العربية الجماعية والفردية المتكررة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية أكبر دليل على ذلك. وللأسف فإن هذه الجهود لم تقابل سوى بالتعنت من جانب إسرائيل، وعدم الاهتمام بشكل جدي من جانب القوى الدولية الفاعلة. بل أن هذه الدول تحرص على توفير المظلة السياسية للموقف الإسرائيلي في مختلف المحافل الدولية؛ وآخر مثال على ذلك إعاقته، خلال الدورة الخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2006، مناقشة البند المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها المدرج على جدول أعمال مؤتمرات الوكالة، وهو ما نعتبره تقليصاً لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتراجعاً عملياً عن قراراتٍ مُلزِمةٍ سبق اتخاذها في هذا الشأن في الجمعية العامة ومجلس الأمن

السيد الرئيس،

14- أن أولوية جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية في اهتمامات الدول العربية لا يعني بأي حال من الأحوال تقليلاً من الأهمية التي توليها للموضوعات والمسائل الأخرى المطروحة على جدول الأعمال. وتعتبر الدول العربية أن جميع القضايا المرتبطة بالتنفيذ المتوازن للمحاور الثلاثة للمعاهدة قضايا مركزية تتوقف عليها فاعلية المعاهدة، وجدواها، ومصداقيتها. وفي هذا الإطار فإننا نود أن نوضح مواقف الدول العربية المبدئية تجاه تلك القضايا على النحو الآتي:

أولاً: نزع السلاح

تطالب الدول العربية المجتمع الدولي وفي مقدمته الدول النووية الخمس الحائزة على أسلحة نووية بإعادة تأكيد التزامها بهذا الهدف الرئيسي للمعاهدة والتزامها بالتحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر التي أقرها مؤتمر المراجعة عام 2000 كأساس لقياس التقدم في هذا المجال. كما ندعوها إلى الالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق، وغير قابل للتراجع بما في ذلك خفض الترسانات الحالية، والامتناع عن الإنتاج مستقبلاً والتخلص من المخزون. ونشعر بالقلق تجاه ما أعلنته بعض الدول النووية مؤخراً حول تجديد ترساناتها النووية، وتحديث وسائل نقل الرؤوس النووية، وتجاه ما طرحه البعض الآخر من مبررات جديدة لإضفاء المشروعية على امتلاك واستخدام الأسلحة النووية، واستمرار التعاون في المجال النووي بين بعض هذه الدول ودول غير أعضاء في المعاهدة. ونؤكد بهذه المناسبة ضرورة التوصل لصيغة قانونية ملزمة لضمانات الأمن

للدول الأطراف غير النووية، تجاه استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

ثانياً: عدم الانتشار:

إن الدول العربية، التي أصبحت جميعها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى إن التهديد الحقيقي لعدم الانتشار يتمثل في عدم تحقيق عالمية المعاهدة، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أتاح الفرصة لإسرائيل تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أية منظومة رقابية دولية.

إن الدول العربية التي تدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤكد على أهمية الحفاظ على فعاليتها ومصداقيتها، تساند من الناحية المبدئية تعزيز نظام الضمانات الشاملة الهادف إلى التحقق من عدم استعمال المواد أو التقنيات النووية لأغراض عسكرية في الدول الأطراف. وتعتبر الدول العربية في هذا الخصوص أن البروتوكول الإضافي أداة هامة لتعزيز التحقق، لكنه أداة طوعية مكملة؛ يتوقف تعميمها على تعميم الأصل الذي تكمله: أي تعميم اتفاقات الضمانات الشاملة، وتعميم معاهدة عدم الانتشار ذاتها أولاً. كما نرى أن تحميل الدول غير النووية بالمزيد من الالتزامات المضنية دون تحقيق تقدم على صعيد محور نزع السلاح يعد إخلالاً واضحاً بالتوازن المنشود الذي يضمن فاعلية ومصداقية المعاهدة.

ثالثاً: الاستخدامات السلمية:

تعتبر الدول العربية أن حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل

للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة، ويمثل نقطة ارتكاز رئيسية للمعاهدة. لذا، فإننا نتحفظ على أية محاولة لإعادة تفسير نصوص المعاهدة بشكل ينتقص من هذا الحق أو يُقيّد استخدامه. وفي هذا الإطار، ندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول المتقدمة في المجال النووي لتوفير المساعدة والدعم التقني اللازم لجميع الدول الأطراف في المعاهدة بما فيها الدول العربية التي أعلنت اعتزامها العمل على توظيف التكنولوجيا النووية في إنتاج الطاقة وفقاً لأحكام المعاهدة. ونود أن نعبر عن القلق من استمرار وتزايد القيود على تصدير المواد والمعدات للأغراض السلمية للدول الأطراف الملتزمة بالمعاهدة، وبنظام الضمانات الشاملة. ونؤكد ضرورة الدراسة المتأنية للأبعاد القانونية والسياسية المتعلقة بأية مبادرات جديدة لإنشاء آليات دولية لضمانات الوفاء، حتى يتم التأكد من اتساق هذه المبادرات مع نصوص المعاهدة وفي مقدمتها المادة الرابعة، وحتى لا تتحول هذه الآليات إلى قيود تتركس احتكار دول بعينها للتكنولوجيا النووية، أو تضع شروطاً جديدة لاستخدامها لأغراض سلمية.

السيد الرئيس،

15- ختاماً أود أن أؤكد لكم مجدداً استعداد الدول العربية الكامل وغير المشروط للتعاون معكم ومع الوفود الأخرى لتحقيق أهدافنا المشتركة.

(اعتمده مجلس السفراء العرب في فيينا بتاريخ 2007/4/30)